



هل تتبنى فعلاً سياسات الشيخوخة القائمة النهج القائم على الحقوق؟

ندوة

كبار السن في العالم العربي: تعظيم الاستفادة من إمكانات العائد الديمغرافي الثاني

الأحد 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

لينا القورة، مستشارة منظمة HelpAge International

أظهرت مراجعات الأطر الدولية المتعلقة بالسكان والشيخوخة والتي أُجريت أثناء السنوات العشرة الماضية اهتماماً متزايداً بحقوق كبار السن. وأقرت المراجعة التي أُجريت بعد 25 عاماً للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في نيروبي في عام 2019 بأن السياسات الشاملة يجب أن تدعم حقوق كبار السن والاستعداد لعالم يتقدم في العمر.

وسلط الاستعراض والتقييم الثاني والثالث لخطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة في عام 2012 و2017 الضوء على مخاوف حقوق الإنسان في كل منطقة وقد تمت الإشارة إلى الاهتمام المتزايد الذي توليه الدول بحقوق كبار السن كما تناولت القضايا التي تواجه كبار السن والتي تم تسليط الضوء عليها واتضح مزيد من القلق بشأن حقوق كبار السن من خلال الالتزام باعتماد اتفاقية إقليمية بشأن حقوقهم في إطار الاستراتيجية الإقليمية العربية للشيخوخة 2019-2029.

نتيجة لهذه التطورات وعمل هيئات حقوق الإنسان على مدى العقد الماضي، ازداد بشكل كبير فهمنا لكيفية تطبيق حقوق الإنسان في سن الشيخوخة. وكان هناك اهتمامٌ مُتنامٌ بالتمييز المتعدد الجوانب والمتراكم الذي يواجهه كبار السن والمبني على أساس عمرهن والجنس (النوع الاجتماعي).

السياق

حُثت خطة العمل العربية لكبار السن (APAA 2002) وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (MIPAA 2002) والاستراتيجية العربية لكبار السن (ARAS2019-2029) الدول العربية على تطوير وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وطنية تستهدف رفاه كبار السن.

أكدت اجتماعات القمم العربية واجتماعات المجالس الوزارية العربية ذات العلاقة رؤية واحدة ومقصد مشترك وهو **التزام رسمي ودولي واقليمي ووطني باقرار حقوق كبار السن وحمايتهم والانتقال من المقاربة الرعائية الى المقاربة الحقوقية والتشاركية**

كما أشارت الاستراتيجية العربية الى غياب معطيات علمية دقيقة وموضوعية حول **نوعية الخدمات الرعائية** الموضوع على ذمة كبار السن ومدى استجابتها **لحاجياتهم وفق المقاربة الحقوقية** وما تؤكد عليه من معايير ينبغي توفرها في الخدمات المقدمة حتى تكون ضامنة لكرامتهم

- https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Ageing%20Strategy_Ar_final%20for%20web%2021-5-2019.pdf

مراجعة للاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في المنطقة العربية 2020

وفي هذا السياق، قام المكتب الإقليمي للدول العربية بصندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع منظمة HelpAge International، بإجراء تقييم لعدد من الاستراتيجيات الوطنية للشيخوخة، وجرت مراجعة لخطط العمل أو الأنشطة الخاصة بالاستراتيجيات الوطنية، لتقييم مدى معالجتها للحقوق المعنية وتوافقها مع معايير حقوق الإنسان.

وتمت مراجعة ست استراتيجيات وطنية للشيخوخة، إضافة إلى سياسات محددة متعلقة بالعمر لستة دول مختارة، كما تمت مراجعة دساتير وطنية للتحقق من تلبيةها للمعايير التي تجعلها متوافقة مع النهج الحقوقي.

في التقييم القائم على الحقوق، يكون السؤال الشامل: إلى أي مدى تتخذ الاستراتيجيات الوطنية نهجاً قائماً على الحقوق؟.

The rights of older persons

A review of national ageing strategies in the Arab region



HelpAge

International

حقوق كبار السن
مراجعة للاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في المنطقة
العربية 2020

<https://arabstates.unfpa.org/en/publications/rights-older-persons>



HelpAge
International

حقوق كبار السن مراجعة للاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في المنطقة العربية 2020

لإجراء التقييم ، وضعت مجموعة من العناصر الأساسية، أو المؤشرات، لكل حق بناءً على معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والوثائق الاستشارية الصادرة عن هيئات حقوق الإنسان، وحيثما أمكن، ووثائق الأمم المتحدة لفريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة.

استند اختيار حقوق الإنسان التي تمت مراجعتها والواردة أدناه إلى تلك التي اقترحتها رئيس فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة في عام 2016 لأنها مجالات تتطلب المزيد من الحماية لحقوق كبار السن.

- المساواة وعدم التمييز
- الاستقلالية
- التحرر من العنف والإساءة والإهمال
- الدعم والرعاية للعيش المستقل
- الصحة
- الوصول إلى العدالة
- الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية
- العمل
- التعليم والتعلم مدى الحياة
- المشاركة في المجتمع، ويشمل ذلك المشاركة في الحياة العامة

نهج قائم على الحقوق لتحقيق كرامة ورفاه كبار السن

النهج القائم على الحقوق هو العمل بأسلوب قائم على حقوق الإنسان ويهدف إلى تحقيقها.

يتعلق النهج القائم على الحقوق لتحقيق كرامة كبار السن ورفاههم بكافة خلفياتهم المتنوعة باستخدام مبادئ ومعايير حقوق الإنسان الدولية لضمان إدراج حقوق كبار السن في قلب السياسات والممارسات.

فيما يلي ثلاث مكونات جوهرية للنهج القائم على الحقوق:

1. الاعتراف بكبار السن كأصحاب حقوق والدولة كصاحبة المسؤولية عن تلك الحقوق
2. دعم كبار السن للمطالبة بحقوقهم
3. تحسين قدرة أصحاب المسؤولية على تلبية التزامات حقوق الإنسان الخاصة بكبار السن

نهج قائم على الحقوق لتحقيق كرامة ورفاه كبار السن

الاعتراف بكبار السن كأصحاب حقوق والدولة كصاحبة المسؤولية عن تلك الحقوق

يشير ضمان حقوق كبار السن في القانون إلى الاعتراف بهم كأصحاب حقوق والدولة كصاحبة المسؤولية.

ويظهر العمل على تحسين ضمان حقوق كبار السن في القانون في الاستراتيجيات الوطنية ولكنه لا يشمل النطاق الكامل لحقوقهم.

ضمان الحقوق في القانون يكون من خلال وضع إطار تشريعي خاص بحقوق كبار السن أو إدخال تشريعات تسهل عليهم التمتع بحقوقهم في الخدمات أو تيسير بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة لكبار السن في كل مجالات حياتهم .

نهج قائم على الحقوق لتحقيق كرامة ورفاه كبار السن

دعم كبار السن للمطالبة بحقوقهم

هناك عنصران أساسيان ضروريان للمطالبة بحقوقنا: فهم ما هي حقوقنا والآليات التي يمكن من خلالها المطالبة بها.

في الاستراتيجيات الوطنية، تركز أنشطة التوعية على القيمة التي يضيفها كبار السن للمجتمع وتعزيز المواقف الإيجابية تجاههم ولكنها لا تهدف إلى بناء فهم كبار السن لحقوق الإنسان الخاصة بهم.

كما أن الاستراتيجيات ضعيفة بخصوص ضمان وصول كبار السن إلى آليات الشكاوى أو القضاء أو أنواع أخرى من الآليات التي يمكنهم من خلالها المطالبة بحقوقهم ومساءلة الدولة عن التزاماتها تجاه حقوق الإنسان الخاصة بهم. وقد ذكرت على شكل مؤسسات قضائية أو اجتماعية متخصصة ضمن سياق حمايتهم، وليس تمكينهم من المطالبة بحقوقهم.

نهج قائم على الحقوق لتحقيق كرامة ورفاه كبار السن

تحسين قدرة أصحاب المسؤولية على تلبية التزامات حقوق الإنسان الخاصة بكبار السن

هناك تدابير ضمن الاستراتيجيات من شأنها تحسين قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتشمل الالتزام بمراجعة التشريعات، ووضع إطار قانوني بشأن حقوق كبار السن أو إصدار قوانين تضمن حماية كبار السن أو توفير هيكل قانوني يدعم مشاركة كبار السن في التنمية المستدامة والحد الأدنى من الدخل والرعاية الصحية والحماية من العنف.

نهج قائم على الحقوق لتحقيق كرامة ورفاه كبار السن

تحسين قدرة أصحاب المسؤولية على تلبية التزامات حقوق الإنسان الخاصة بكبار السن

عند بناء قدرات مقدمي الخدمات على تطوير وتقديم الخدمات الموضحة في الاستراتيجيات، التزمت بعض الاستراتيجيات بتشجيع مراكز البحث والجامعات على تضمين دراسات حول كبار السن في أبحاثهم، أو إجراء البحث العلمي حول قضايا كبار السن في جميع المجالات واستحداث قواعد البيانات كأدوات لصنع القرار الحكومي، وتوفير البيانات والمعلومات الصحية الحديثة لصانعي القرار ومقدمي الخدمات والمهتمين بصحة كبار السن أو إنشاء نظام موحد لجميع البيانات المتعلقة بصحة كبار السن، أو إنشاء قاعدة بيانات للانتهاكات المرتكبة بحق كبار السن والخدمات المقدمة لهم والبحوث ذات الصلة.

مراجعة للاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في المنطقة العربية 2020*

تقيّم هذه المراجعة الى أي مدى تتماشى الاستراتيجيات الوطنية للشيخوخة في ستة بلدان عربية، بالتحديد: مصر والأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة، مع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان. وتعتمد هذه المراجعة على الفهم الموسع لكيفية تطبيق حقوق الانسان في الشيخوخة لتقييم مدى تبني استراتيجيات الشيخوخة لمنظور حقوق الإنسان في دول مختارة في جامعة الدول العربية.

ويؤمل أن تكون الاستنتاجات المستخلصة مفيدة في تطوير القوانين والسياسات والاستراتيجيات المستقبلية لضمان تعزيز تمتع كبار السن الكامل بحقوق الإنسان.

*حقوق كبار السن مراجعة للاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في المنطقة العربية 2020 ، UNFPA ASRO and HelpAge

International

<https://arabstates.unfpa.org/en/publications/rights-older-persons>

نتائج مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للشيخوخة

هناك الكثير في هذه الاستراتيجيات إذا ما نُفِّدَ بالكامل، من شأنه أن يعزز تمتع كبار السن بحقوقهم

ومع ذلك، توجد فجوات كبيرة في الاستراتيجيات:

1. فمع أنها تتناول بعض عناصر الحقوق المنصوص عليها، إلا أنها لا تتناولها جميعاً.
2. وفجوة أخرى تتعلق بنطاق الحقوق المنصوص عليها. حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة، فعلى الرغم من أن الاستراتيجيات تركز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أنها لا تولي اهتماماً يذكر للحقوق المدنية والسياسية.
3. كما تفتقر الاستراتيجيات إلى تدابير لضمان المساواة وعدم التمييز ضد كبار السن، والاستقلالية والوصول إلى العدالة، وكلها أمور أساسية لكرامتنا في أي عمر.
4. وتفتقر الاستراتيجيات كذلك إلى الاهتمام بالتمييز المتعدد الجوانب والتمييز المتراكم الذي يواجه كبار السن والمبني على أساس العمر والجنس.

توصيات لجعل الاستراتيجيات الوطنية لكبار السن منسجمة مع معايير ومبادئ حقوق الانسان

بالرغم من أنّ هناك بعض عناصر النهج القائم على الحقوق في الاستراتيجيات، إلا أن هناك فجوات في نطاق الحقوق التي تغطيها .

وللتوافق مع معايير حقوق الإنسان والنهج القائم على الحقوق، ينبغي للاستراتيجيات الوطنية :

1. إدراج أحكام خاصة بالحقوق المدنية والسياسية، وعدم قصر حياة كبار السن على المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
2. تضمين الحقوق في المساواة وعدم التمييز والاستقلالية والوصول إلى العدالة.
3. ضمان معالجة النطاق الكامل لكل حق، على سبيل المثال، تضمين الحق في الوصول إلى الرعاية التلطيفية ضمن حقوق الرعاية الصحية أو الاجتماعية، والحق في الاستقلالية ضمن تقديم خدمات الرعاية والدعم.
4. ضمان الوصول إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمان كبار السن من حقوقهم

توصيات لجعل الاستراتيجيات الوطنية لكبار السن منسجمة مع معايير ومبادئ حقوق الانسان

1. الحق في الصحة

بينما تضمنت الاستراتيجيات الوطنية عدداً من المكونات الأساسية للحق في الصحة، إلا أنها كانت ناقصة في عدد من المجالات. ينبغي إدراج حق كبار السن في الصحة في استراتيجيات التغطية الصحية الشاملة.

- لضمان الكرامة وتجنب الألم والمعاناة في نهاية الحياة، يجب دمج الوصول إلى الرعاية التلطيفية في الاستراتيجيات الصحية. يجب أن تكون الرعاية التلطيفية شاملة وأن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تسكين الآلام أو أي علاج معين. يجب أن تكون متاحة في بيئة تتماشى مع احتياجات وإرادة وتفضيلات كبار السن، ويجب أن يكون لدى كبار السن إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات حول جميع جوانب خيارات العلاج الصحية والرعاية التلطيفية الخاصة بهم حتى يتمكنوا من التعبير عن موافقتهم الحرة والمسبقة والمستمرة والمستنيرة حول الرعاية التلطيفية المقدمة لهم وأي مسائل صحية أخرى.
- يجب تقديم الدعم في صنع القرار حتى يتمكن كبار السن من التعبير عن موافقتهم الحرة والمسبقة والمستمرة والمستنيرة وإدراجها في الاستراتيجيات. قد يشمل ذلك وجود شخص موثوق به يُساعد كبير السن في اتخاذ القرار، أو في الحصول على المعلومات المتوفرة بطريقة يسهل الوصول إليها، أو على تحديد نوع العلاج الذي يريده في المستقبل مسبقاً. لا ينبغي أبداً فرض الدعم في عملية صنع القرار على كبار السن، ويجب دائماً اتخاذ القرارات بناءً على إرادة الشخص كبير السن وتفضيلاته التي تتناسب مع أفضل تفسيرات وتأويلات لهذه القرارات.
- بصفتهم أصحاب حقوق، ينبغي تزويد كبار السن بالآليات التي يمكنهم من خلالها التماس سبل الانتصاف والتعويض عند حرمانهم من أي جانب من جوانب حقهم في الصحة.

توصيات لجعل الاستراتيجيات الوطنية لكبار السن منسجمة مع معايير ومبادئ حقوق الانسان

الحق في المساواة وعدم التمييز

- لضمان تمتع كبار السن بحياة أفضل، خالية من التمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين:
- يجب تعديل الدساتير لتشمل السن كأحد أسس التمييز. سيكون لهذا تأثير كبير على الاعتراف بالتمييز القائم على السن في القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.
- وينبغي إدراج حظر التمييز ضد كبار السن، بما في ذلك التمييز متعدد الجوانب، في جميع مجالات الحياة في الاستراتيجيات والسياسات والقوانين الوطنية المستقبلية.
- وينبغي أن تنطوي القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المستقبلية على تدابير للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد كبار السن. وهذا يتخطى تعزيز الصور الإيجابية والتصورات لكبار السن أو الشيخوخة ويتضمن إزالة أي عوائق تحول دون تمتعهم بحقوقهم، مثل سن التقاعد الإلزامي أو استخدام حدود السن القصوى للوصول إلى السلع والخدمات.
- لضمان خلو القوانين والسياسات والاستراتيجيات من التمييز ضد كبار السن ومن تأثيرها السلبي على حقوقهم، يجب على الدول تقييم أثر جميع قراراتها على كبار السن وذلك لأن من واجبها ضمان المساواة القائمة على السن.

توصيات لجعل الاستراتيجيات الوطنية لكبار السن منسجمة مع معايير ومبادئ حقوق الانسان

1. الحق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي

بينما تضمنت الاستراتيجيات الوطنية عدداً من المكونات الأساسية للحق في الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، إلا أنها كانت ناقصة في عدد من المجالات.

- ينبغي على الدول أن تتأكد من أنظمة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية لديها تقدم تغطية شاملة، وتولي اهتماماً خاصاً بعدم التمييز في الوصول إلى هذه الأنظمة.
- كما ينبغي أن تكون تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ذات قيمة وكمية ونوعية عالية بما فيه الكفاية، ولفترة الحياة الكاملة، من أجل مستوى معيشي لائق وحتى يتمكن كبار السن من أن يعيشوا حياة يتمتعون فيها بالاستقلالية وحرية التصرف بكرامة وبطريقة تمكنهم من المشاركة الكاملة في المجتمع.
- لكبار السن الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجميع تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بما في ذلك الأهلية وشروط والاستحقاق.
- ينبغي أن يكون كبار السن قادرين على المشاركة في عمليات صنع القرار، وإدارة وتنظيم تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للتأكد من أنها مناسبة ومقبولة لاحتياجات كبار السن وتفضيلاتهم.
- يجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

توصيات لجعل الاستراتيجيات الوطنية لكبار السن منسجمة مع معايير ومبادئ حقوق الانسان

1. الحق في الدعم والرعاية للعيش المُستقل

تماشياً مع معايير حقوق الإنسان، ينبغي أن تُسفر خدمات الرعاية والدعم عن أكثر من مجرد تمكين كبار السن من البقاء على قيد الحياة. فينبغي أن تُمكنهم من عيش حياة كريمة يتمتعون فيها بالاستقلالية وحرية التصرف كأعضاء كاملين العضوية في المجتمع.

- كما ينبغي تصميم خدمات الرعاية والدعم لتمكينهم من ذلك في أي مكان تُقدم فيه.
- ينبغي أن يكون كبار السن قادرين على ممارسة استقلاليتهم فيما يتعلق بخدمات الرعاية والدعم المقدمة لهم بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم. وينبغي توفير المعلومات عن الخدمات والدعم المقدم لهم إذا لزم الأمر، ليتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بخصوص بيئة استخدام الخدمات ونوع الخدمات التي يستخدمونها والشخص الذي يقدمها.
- يجب أن تتكامل خدمات الرعاية والدعم مع الرعاية الصحية وأن تشمل الوصول إلى الرعاية التلطيفية الشاملة.
- إن سياسات زيادة عدد دور الرعاية لها أهمية خاصة نظراً إلى عدم وجود نص في الاستراتيجيات ينص على ممارسة كبار السن للحق في الاستقلالية والاختيار والتحكم في خدمات الرعاية والدعم الخاصة بهم ومكان إقامتهم. يواجه كبار السن خطراً كبيراً جراء إيوائهم في دور الرعاية، ويفضل النهج القائم على الحقوق تشجيع توفير خدمات الرعاية والدعم في المنزل وفي المجتمع والانتقال بعيداً عن الخدمات المقدمة في البيئات المؤسسية.
- وينبغي إتاحة الآليات لكبار السن حتى يتمكنوا من التماس الإنصاف، مع الدعم إذا لزم الأمر، عندما حرمانهم من حقوقهم في هذا المجال